



Distr.
GENERAL

A/41/809
11 November 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٨٨ من جدول الأعمال

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير
والإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر : السيد فرانسيس إريك أغويار- هيخت (غواتيمالا)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٣ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الحادية والأربعين البند المعنون "ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال" وأحاله الى اللجنة الثالثة .

٢ - ونظرت اللجنة في هذا البند بالاقتران مع البنود ٨٣ و ٨٤ و ٨٩ في جلساتها من ٤ الى ١٥ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ المعقودة من ٦ الى ١٠ ومن ١٢ الى ١٥ و ٢٣ و ٢٧ تشرين الاول/أكتوبر و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . ويرد وصف للمناقشة التي أجرتها اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.3/41/SR.4-15, 23, 25 and 36) .

٣ - وكان معروفا على اللجنة الوثائق التالية :

(١) ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال : تقرير الأمين العام (A/41/433 و Add.1 و 2) ؛

.../...

86-29249 ٣٤٩٠ح

(ب) مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (A/41/113-S/17760) ؛

(ج) مذكرة شفوية مؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة (A/41/282) ؛

(د) رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (A/41/607) ؛

(هـ) رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (A/41/695-S/18390) ؛

(و) رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (A/41/701-S/18394) .

٤ - وفي الجلسة ٤ للجنة ، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ، أدلى نائب مدير مركز حقوق الانسان ببيان استهلاكي (أنظر A/C.3/41/SR.4) .

ثانيا - النظر في مشاريع القرارات

الف - مشروع القرار A/C.3/41/L.7

٥ - في الجلسة ٢٣ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ، عرض ممثل باكستان مشروع قرار (A/C.3/41/L.7) ، عنوانه "الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير" ، شارك في تقديمه الأردن ، واكوادور ، وبابوا غينيا الجديدة ، وباكستان ، وبيروني دار السلام ، وتايلند ، وجزر القمر ، وجيبوتي ، وساموا ، ومنغافورة ، والسودان ، وشيلي ، والصومال ، وعمان ، والفلبين ، وقطر ، وكوستاريكا ، والكويت ، وماليزيا ، والمغرب ، والمملكة العربية السعودية ، ونيبال . وانضمت غامبيا بعد ذلك الى مقدمي مشروع القرار .

- ٦ - وفي الجلسة ٢٥ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت (انظر الفقرة ٢٤ ، مشروع القرار الأول) .
- ٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانين ممثل الهند وكوستاريكا (انظر A/C.3/41/SR.25) .

باء - مشروع القرار A/C.3/41/L.13

٨ - في الجلسة ٢٣ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ، عرض ممثل بنن ، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في المجموعة الأفريقية ، مشروع قرار (A/C.3/41/L.13) عنوانه "ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال" .

٩ - وفي الجلسة ٢٥ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ، أدلى ممثل المغرب واسبانيا ببيانين تعليلا للتصويت قبل التصويت (انظر A/C.3/41/SR.25) .

١٠ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/41/L.13 بتصويت مسجل بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل ١٧ صوتا ، وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت (انظر الفقرة ٢٤ ، مشروع القرار الثاني) ؛ وكانت نتيجة التصويت كما يلي^(١) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أسيوييا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، إكوادور ، البانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ،

(١) وبعد ذلك ذكر ممثل باكستان أن وفده قد صوت مؤيدا لمشروع القرار ولكن موته لم يسجل بسبب خطأ فني .

بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بولندا ،
بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ،
تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ،
الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية
الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية
العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ،
الراس الاخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ،
سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ،
سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصومال ، الصين ،
العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ،
غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - الإستوائية ، غينيا -
بيماو ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ،
الكاميرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كوبا ، كوت ديفوار ،
كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ،
ماليزيا ، منغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ،
المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، نيبال ،
النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ،
اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ،
أيسلندا ، إيطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، فرنسا ،
فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات
المتحدة الأمريكية ،

الممتنعون : اسبانيا ، أيرلندا ، البرتغال ، السلغادور ، فيجي ،
كوستاريكا ، النمسا ، اليابان ، اليونان .

١١ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة
الأمريكية ، و تركيا ، وأورغواي ، واكوادور ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية (باسم الدول الـ ١٣ الاعضاء في الاتحاد الاوروبي) ، والارجنتين ،
واسرائيل ، والمكسيك ، والنمسا ، وكوت ديفوار (انظر A/C.3/41/SR.25)

جيم - مشروعا القرارين A/C.3/41/L.41 و Rev.1

١٣ - في الجلسة ٣٣ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ، عرض ممثل نيجيريا
مشروع قرار (A/C.3/41/L.14) ، عنوانه "استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق
الانسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير" ، شارك في تقديمه اثيوبيا ،
وأفغانستان ، وأنغولا ، وأوغندا ، وبنن ، وبوتسوانا ، وبوركينا فاسو ، والجزائر ،
وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وسان
تومي وبرنسيبي ، وسيشيل ، وغانا ، وغيانا ، وغينيا - بيساو ، وفييت نام ، وكوبا ،
والكونغو ، وليسوتو ، ومنغوليا ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، واليمن
الديمقراطية . وبعد ذلك انضمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومدغشقر الى مقدمي
مشروع القرار ، ونصه كما يلي :

"ان الجمعية العامة ،

"اذ تظن في اعتبارها ضرورة المراعاة الدقيقة لمبادئ التساوي في
السيادة والاستقلال السياسي ، والعلامة الاقليمية للدول وحق الشعوب في تقرير
المصير ، وكذلك الاحترام العارم لمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد
باستعمالها في العلاقات الدولية ، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة
والواردة بالتفصيل في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية
والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة^(٢) ،

"وإن تؤكد من جديد مشروعية كفاح الشعوب وحركات تحريرها في سبيل
استقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية وتحررها من السيطرة الاستعمارية
والعمل العنصري والتدخل والاحتلال الاجنبيين ،

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/
اكتوبر ١٩٧٠ ، المرفق .

"وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تزايد الخطر الذي تشكله أنشطة المرتزقة بالنسبة إلى جميع الدول ، ولا سيما الدول الأفريقية ودول أمريكا الوسطى وغيرها من الدول النامية ،

"وإذ تدرك أن الارتزاق العسكري يشكل تهديدا للطم والامن الدوليين وأنه جريمة ضد الإنسانية ، شأنه في ذلك شأن إبادة الاجناس ،

"وإذ تدرك أيضا أن أنشطة المرتزقة تتنافى مع المبادئ الاساسية للقانون الدولي ، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والسلامة الإقليمية والاستقلال ، وتعرقل على نحو خطير عملية تقرير المصير للشعوب المكافحة ضد الاستعمار والعنصرية والفعل العنصرى وجميع أشكال السيطرة الاجنبية ،

"وإذ تضع في اعتبارها الحكم المتعلق بالمرتزقة والوارد في البروتوكول الإضافي الاول لاتفاقيات جنيف الموقعة في عام ١٩٤٩ ،

"وإذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة ، لا سيما القرار ٧٤/٤٠ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، التي نددت فيها الامم المتحدة بممارسة استخدام المرتزقة خصوصا ضد البلدان النامية وحركات التحرير الوطني ،

"وإذ تشير أيضا إلى قرارات مجلس الامن ٣٣٩ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٠ تموز/يوليه ١٩٦٧ ، و ٤٠٥ (١٩٧٧) المؤرخ في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، و ٤١٩ (١٩٧٧) المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، و ٩٤٦ (١٩٨١) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٥٠٧ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢ ، التي عمد فيها المجلس ، في جملة أمور ، إلى إدانة أية دولة تداب على إجازة أو إباحة تجنيد المرتزقة وتقديم التسهيلات لهم ، بهدف الإطاحة بحكومات دول أعضاء في الامم المتحدة ،

"وإذ ترحب باتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقرار ٤٢/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦ ، الذي أدان فيه المجلس تزايد تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وحشدهم ونقلهم واستخدامهم ،

"وإذ تؤكد من جديد ما قرره الجمعية العامة في قرارها ١٣٠/٢٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ وهو أن تمنح الأولوية للبحث عن حلول للانتهاكات الجماعية والصارخة لحقوق الإنسان بالنسبة إلى الشعوب والأشخاص الذين يتأثرون بحالات مثل الحالات الناجمة عن جملة أمور منها العدوان والتهديدات الموجهة إلى السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية ،

"وإذ تشير إلى قرارات منظمة الوحدة الأفريقية المتصلة بالموضوع والاتفاقية التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الرابعة عشرة المعقودة في ليمبرفيل في الفترة من ٢ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، التي تدين وتجرم الارتزاق العسكري وأشاره الضارة على استقلال الدول الأفريقية ولامتها الإقليمية ،

"وإذ يماورها بالغ القلق إزاء ما ينجم عن أعمال المرتزقة العدوانية من خسائر في الأرواح وأضرار فادحة تلحق بالمتلكات وما يترتب على ذلك من آثار سلبية في المدى الطويل على اقتصاد بلدان الجنوب الأفريقي ،

"وإذ تدين بشدة النظام العنصري في جنوب أفريقيا لاستخدامه المتزايد لمجموعات من المرتزقة المسلحين ضد حركات التحرير الوطني ، ومن أجل زعزعة استقرار حكومات دول الجنوب الأفريقي ،

١ - تدين تزايد اللجوء إلى تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وحشدهم ونقلهم واستخدامهم فضلا عن الأشكال الأخرى لدعم المرتزقة ، بما في ذلك ما يسمى المعونة الإنسانية ، لغرض زعزعة استقرار حكومات دول الجنوب الأفريقي ودول أمريكا الوسطى وغيرها من الدول النامية والإطاحة بها ، ومحاربة حركات التحرير الوطني للشعوب التي تناضل من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير ؛

٢ - تندد بآية دولة تداب على تجنيد المرتزقة أو تجهيز أو تبيع تجنيدهم وتقدم التسهيلات لهم لشن عدوان مسلح ضد دول أخرى ؛

٣ - تطلب إلى جميع الدول أن تمارس أقصى درجات اليقظة إزاء الخطر الذي تمخذه أنشطة المرتزقة وأن تكفل ، بالتدابير الإدارية والتشريعية

معاً ، عدم استخدام أراضيها والأراضي الأخرى الخاضعة لسيطرتها ، وعدم استخدام رعاياها ، في تجنيد المرتزقة وحشدهم وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم ، أو فسي التخطيط لهذه الأنشطة بقصد زعزعة استقرار حكومة أية دولة أو الإطاحة بها ومحاربة حركات التحرير الوطني التي تكافح ضد العنصرية والفصل العنصري والسيطرة الاستعمارية والتدخل والاحتلال الأجنبيين في سبيل استقلالها ولامتها الإقليمية ووحدها الوطنية ؛

٤ - تحث جميع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة بموجب قوانينها الداخلية لحظر تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم عبر أراضيها ؛

٥ - تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٨٦ الذي حث فيه المجلس لجنة حقوق الإنسان على تعيين مقرر خاص لهذا الموضوع بغية إعداد تقرير تنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين ؛

٦ - تقرر أن تولي هذه المسألة الاهتمام الواجب في دورتها الثانية والأربعين ؛

٧ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة فسي دورتها الثانية والأربعين تقريراً بشأن هذه المسألة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال" .

١٣ - وفي الجلسة ٢٥ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ، اقترح ممثل باكستان ادخال التعديلات التالية على مشروع القرار :

(أ) ادراج كلمة "جميع" في الفقرة ١ من المنطوق بعد عبارة "فضلاً عن" وحذف العبارة "بما في ذلك ما يسمى المعونة الانسانية" ؛

(ب) ادراج فقرة جديدة في المنطوق ، بين الفقرتين ٤ و ٥ من المنطوق نصها كما يلي :

"تطلب إلى جميع الدول تقديم المساعدة الانسانية إلى ضحايا الحالات الناجمة عن استخدام المرتزقة ، وعن السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي .

وقد عممت التعديلات فيها بعد في الوثيقة A/C.3/41/L.28 .

١٤- وفي الجلسة ٢٦ ، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ، قبلت ممثلة نيجيريا ، نيابة عن مقدمي مشروع القرار ، التعديل الذي اقترحت باكستان إدخاله على منطوق مشروع القرار A/C.3/41/L.14 (انظر الفقرة ١٣ (ب)) .

١٥- وفي الجلسة ذاتها ، وبعد مناقشة اجرائية أدلى خلالها ببيانات ممثلو نيجيريا الذي تكلم (باسم مقدمي مشروع القرار) ، واسرائيل ، والبرازيل ، والسلفادور ، وباكستان ، وفرنسا ، وغانا ، وسورينام ، وأفغانستان ، وهندوراس ، وأستراليا ، والجزائر ، وموريتانيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وكوستاريكا ، وفييت نام ، والدانمرك ، قدم ممثل فرنسا ، بموجب المادة ١١٦ من النظام الداخلي ، اقتراحا بتأجيل مناقشة المقترحات . واعتمد الاقتراح بتصويت مسجل بأغلبية ٥٢ صوتا مقابل ٤٤ صوتا ، وامتناع ٢٤ عضوا عن التصويت ، وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اوروغواي ، ايرلندا ، ايطاليا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، برونسي دار السلام ، بلجيكا ، تركيا ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، زانير ، ساموا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السويد ، شيلي ، الصين ، عمان ، غواتيمالا ، فرنسا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ماليزيا ، المغرب ، ملديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، النرويج ، النيجر ، نيوزيلندا ، هايتي ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، افغانستان ، البانيا ، انغولا ، اوغندا ، ايران (جمهورية -

الاسلامية) ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بولندا ،
تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ،
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية ، زامبيا ، زيمبابوي ، سان توماس
وهرينسيبي ، العراق ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ،
غينيا - بيساو ، فييت نام ، كوبا ، الكونغو ، كينيا ،
مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، منغوليا ، موريتانيا ، نيجيريا ،
نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية ،
يوغوسلافيا .

الممتنعون : الأرجنتين ، اندونيسيا ، بابوا غينيا الجديدة ، بنغلاديش ،
بنما ، بوتسوانا ، بورما ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ،
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جامايكا ، جزر البهاما ، جزر
صليمان ، رواندا ، رومانيا ، سري لانكا ، السودان ، مورينام ،
فنزويلا ، الكامبيرون ، مالي ، نيبال .

١٦- وفي الجلسة ٣٦ ، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، قامت ممثلة
نيجيريا ، نيابة عن اثيوبيا ، وافغانستان ، وانغولا ، واوغندا ، وبنين ،
وبوتسوانا ، وبوركينا فاسو ، والجزائر ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ،
والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وزامبيا ،
وزيمبابوي ، وسان توماس وهرينسيبي ، وسيشيل ، وغانا ، وغيانا ، وغينيا - بيساو ،
وفييت نام ، وكوبا ، والكونغو ، وليسوتو ، ومدغشقر ، ومنغوليا ، وموريتانيا ،
ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، واليمن الديمقراطية ، بعرض نم منقح لمشروع القرار
(A/C.3/41/L.14/Rev.1) تم فيه ما يلي :

(١) تنقيح العنوان ليكون نصه : "استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق
الانسان للشعوب ولاءقة ممارستها لحقها في تقرير المصير" ؛

(ب) حذف عبارة "وأنه جريمة ضد الإنسانية ، فإنه في ذلك شأن إبادة الأجناس" الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة ؛

(ج) حذف الفقرة السادسة من الديباجة ؛

(د) إدراج فقرة جديدة ٥ في المنطوق نصها :

"تطلب إلى جميع الدول أن تقدم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الحالات الناجمة عن استخدام المرتزقة ، وعن السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي" .

وفي الوقت ذاته ، نقتضئ شفويا كذلك مشروع القرار المنقح عن طريق ما يلي :

(أ) إضافة العبارة "ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار كفاحها الشرعي من أنشطة المرتزقة أو مساواته بها" في نهاية الفقرة الثانية من الديباجة ؛

(ب) الاستعانة في الفقرة ١ من المنطوق عن العبارة "بما في ذلك ما يسمى المعونة الإنسانية" بالعبارة "بما في ذلك إساءة استخدام المعونة الإنسانية" ؛

(ج) تنقيح الفقرتين ٧ و ٨ من المنطوق بحيث يكون النص كما يلي :

"٧ - تقرر أن تولي هذه المسألة الاهتمام الواجب في دورتها الثانية والأربعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والإصرار في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال" .

١٧- وفي الجلسة ذاتها قدم ممثل السلفادور نيابة عن السلفادور وكوستاريكا وهندوراس التعديلات (A/C.3/41/L.36) المدخلة على مشروع القرار المنقح والتي تدعو إلى حذف عبارة "أمريكا الوسطى" من الفقرة الثالثة من الديباجة ، وإلى حذف عبارة "أمريكا الوسطى" من الفقرة ١ من المنطوق .

١٨- وفي الجلسة ذاتها أيضا نصح ممثل باكستان شفويا ، على ضوء التنقيحات الشفوية التي اجرتها ممثلة نيجيريا على مشروع القرار المنقح ، التعديلات المقترحة في الفقرة ١ من المشروع A/C.3/41/L.28 . وتدعو التعديلات ، بالصيغة المنقحة شفويا ، الى أن تدرج في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار المنقح كلمة "جميع" بعد عبارة "فخلا عن" ، وأن تحذف عبارة "بما في ذلك" اساءة استعمال المعونة الانسانية" .

١٩- كما أبلغ الرئيس اللجنة ، في الجلسة ذاتها ، بأنه ينبغي تصويب عنوان مشروع القرار المنقح بحيث يصبح "استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الانسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير" .

٢٠- وفي الجلسة ذاتها اتخذت اللجنة اجراءات بشأن اقتراح يتعلق بإغلاق باب المناقشة بالنسبة لهذا البند قدم من ممثلة نيجيريا بموجب المادة ١١٧ من النظام الداخلي ، ووفق عليه بتصويت مسجل بأغلبية ٦٧ صوتا مقابل ٤٢ صوتا مع امتناع ٢٤ عضوا عن التصويت ، وكان التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أسيوبيا ، الأرجنتين ، أفغانستان ، البانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سورينام ، سيراليون ، شيل ، الصين ، العراق ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، الكونغو ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مدغشقر ، المكسيك ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية -
الإتحادية) ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، باراغواي ،
باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، جزر
القمر ، الدانمرك ، ساموا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت
لوسيا ، السلفادور ، السويد ، شيلي ، غواتيمالا ، فرنسا ،
فنلندا ، فيجي ، كندا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ،
لكسمبرغ ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، موريشيوس ،
النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، هولندا ، الولايات
المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

المؤيدون : الأردن ، اكوادور ، أوروغواي ، بربادوس ، بنغلاديش ، بورما ،
تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، جامايكا ، جزر البهاما ،
جمهورية افريقيا الوسطى ، زائير ، السنغال ، صوازيلند ،
الحدان ، المومال ، فنزويلا ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، ملاوي ،
النيجر ، هايتي .

٢١- وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية (بالخيابة عن الدول الاثنتي عشر الاعضاء في الاتحاد الأوروبي) وممثلو شيلي ،
ومالي ، وفرنسا ، وكوستاريكا ، وهندوراس ، والولايات المتحدة ، والمغرب ببيانات
تعليلًا للتصويت قبل التصويت على المقترحات المطروحة على اللجنة (انظر
A/C.3/41/SR.36) .

٢٢- وفي الجلسة ذاتها اتخذت اللجنة الاجراءات التالية بشأن المقترحات :

(١) اعتمدت التعديلات الواردة في الفقرة ١ من A/C.3/41/L.28
بالمصفاة المنقحة شفويا (انظر الفقرة ١٨ اعلاه) بتصويت مسجل بأغلبية ٥٧ صوتا مقابل
٥٦ صوتا مع امتناع ٢٦ عضوا عن التصويت ، وكان التصويت كما يلي :

المؤيدون : الأردن ، أسبانيا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ،
أيسلندا ، إيطاليا ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ،
البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بنغلاديش ، تايلند ،

تركيا ، تشاد ، تونس ، جامايكا ، جزر البهاما ، جزر القمر ،
جيبوتي ، الدانمرك ، زائير ، ساموا ، سانت فنسنت وجزر
غرينادين ، سانت لوسيا ، سرى لانكا ، منغافورة ، السنغال ،
سوازيلند ، السودان ، سورينام ، شيلي ، المومال ، عمان ،
غرينادا ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، كوت ديفوار ،
كومتاريكا ، لبنان ، لكسمبرغ ، مالي ، ماليزيا ، مصر ،
المغرب ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، موريشيوس ، النرويج ،
نيبال ، النيجر ، هايتي ، هندوراس ، هولندا ، اليابان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ،
الأرجنتين ، أفغانستان ، الإمارات العربية المتحدة ، أنغولا ،
أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، بلغاريا ، بنما ، بنن ،
بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ،
تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سان
تومي وبرينسيبي ، سيراليون ، سيشيل ، العراق ، غابون ،
غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فييت نام ، قبرص ،
قطر ، كوبا ، الكونغو ، كينيا ، ليسوتو ، مدغشقر ، المكسيك ،
منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا ،
الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

الممتنعون : امتراليا ، إكوادور ، إندونيسيا ، أوروغواي ، أيرلندا ،
باراغواي ، البرازيل ، بورما ، بوليفيا ، ترينيداد وتوباغو ،
توغو ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، الطلفادور ، السويد ، الصين ، فنزويلا ، فنلندا ،
فيجي ، كندا ، كولومبيا ، ليبيريا ، ملاوي ، النمسا ،
نيوزيلندا ، اليونان .

(ب) ورفضت التعديلات الواردة في A/C.3/41/L.36 (انظر الفقرة ١٧ أعلاه) بتصويت مسجل بأغلبية ٦٢ صوتاً مقابل ٢٠ صوتاً مع امتناع ٤٥ عضواً عن التصويت ، وكان التصويت كما يلي :

المؤيدون : إسرائيل ، إكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ، باكستان ، البرتغال ، بلجيكا ، بوليفيا ، تركيا ، ساموا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، السلفادور ، سوازيلند ، شيلي ، غرينادا ، غواتيمالا ، فرنسا ، كندا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، هايتي ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، أفغانستان ، ألبانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، انغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بولندا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رومانيا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، السنغال ، السودان ، سيشيل ، الصومال ، العراق ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامبيون ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، مدغشقر ، المكسيك ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

الممتنعون : الأردن ، أسبانيا ، استراليا ، إندونيسيا ، أوروغواي ، أيرلندا ، أيسلندا ، باراغواي ، البحرين ، بربادوس ، برونسي

دار السلام ، بنغلاديش ، بورما ، بيرو ، تايلند ، توغو ، تونس ،
جامايكا ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الدانمرك ،
رواندا ، سنغافورة ، سورينام ، السويد ، الصين ، غابون ،
الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، كولومبيا ،
لبنان ، ليبيريا ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، ملاوي ، الخروييج ،
النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيوزيلندا ، اليونان .

(ج) وأبقي على الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار A/C.3/41/L.14/ Rev.1 بتصويت مسجل بأغلبية ٧٦ صوتا مقابل ١٩ صوتا مع امتناع ٤٣ عضوا عن التصويت ، وكان التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أسيوييا ،
الارجنتين ، أفغانستان ، البانيا ، الإمارات العربية المتحدة ،
أنغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، بلغاريا ،
بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بولندا ،
بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ،
الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ،
رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ،
سري لانكا ، السنغال ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، ميشيل ،
المومال ، العراق ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا -
بيساو ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامبيرون ، كوبا ،
كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ،
ليسوتو ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، منغوليا ، موريتانيا ،
موزامبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ،
اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، السلفادور ، شيلي ، غرينادا ، غواتيمالا ، فرنسا ، كوستاريكا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المؤيدون : الأردن ، أسبانيا ، استراليا ، إكوادور ، إندونيسيا ، أوروغواي ، أيرلندا ، أيسلندا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، بورما ، تايلند ، توغو ، جامايكا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الدانمرك ، زائير ، ساموا ، سنغافورة ، سوازيلند ، السويد ، الصين ، عمان ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، كوت ديفوار ، ماليزيا ، ملاوي ، المملكة العربية السعودية ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيوزيلندا ، اليونان .

(د) وأبقي على الفقرة 1 من منطوق مشروع القرار A/C.3/41/L.14/Rev.1 بالمصفا المعدلة بتصويت سجل بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل ١٧ صوتا مع امتناع ٢٥ عضوا عن التصويت ، وكان التصويت كما يلي (٣) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، إكوادور ، ألمانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية

(٣) أشارت ممثلة تركيا بعد ذلك الى أن وفدها كان ينوي التصويت ضد الإبقاء على الفقرة .

أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية فنزانيا المتحدة ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ،
زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، مان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ،
سنغافورة ، السنغال ، موزمبيق ، السودان ، موريتانيا ،
سيراليون ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ،
غانا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فييت نام ، قبرص ، قطر ،
الكاميرون ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ،
لبنان ، ليبيريا ، ليمبو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ،
المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ،
موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ،
الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : إسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ،
البرتغال ، بلجيكا ، مانت فنست وجزر غرينادين ، السلفادور ،
شيلي ، غواتيمالا ، فرنسا ، كوستاريكا ، لكسمبرغ ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، هندوراس ،
هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المتنعون : أسبانيا ، استراليا ، أوروغواي ، أيرلندا ، أيسلندا ،
باراغواي ، بربادوس ، بورما ، جامايكا ، جمهورية أفريقيا
الوسطى ، الدانمرك ، ساموا ، السويد ، الصين ، الفلبين ،
فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، كوت ديفوار ، ملاوي ،
النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، اليونان .

(هـ) وأبقي على الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار A/C.3/41/L.14/Rev.1
بتمويت مسجل بأغلبية ٩٥ موثا مقابل ٢٧ موثا مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت ، وكان
التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أسيوييا ، الأرجنتين ، أفغانستان ، إكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، أنغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سريلانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، موريتانيا ، سيراليون ، سيشيل ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامبيرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليمتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : أسبانيا ، أستراليا ، إسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إندونيسيا ، أيرلندا ، أيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، سانت لوسيا ، السويد ، سيلي ، فرنسا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

الممتنعون : الأردن ، أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،
البرازيل ، تركيا ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
السلطادور ، عمان ، غواتيمالا ، الفلبين ، فنزويلا ، كولومبيا ،
ملاوي ، هندوراس .

(و) اعتمد مشروع القرار A/C.3/41/L.14/Rev.1 ككل بالمصفاة المنقحة
شغويا بتصويت مسجل بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل ١٠ أصوات مع امتناع ٢٩ عضوا عن
التصويت (انظر الفقرة ٢٤ ، مشروع القرار الثالث) ، وكان التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أسيوبيا ،
الارجنتين ، أفغانستان ، إكوادور ، البانيا ، الإمارات العربية
المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية -
الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني
دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ،
بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ،
بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ،
تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر
القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية
السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، السراس
الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، سان
تومي وبرينسيبي ، سريلانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ،
السودان ، سورينام ، سيراليون ، سيشيل ، الصومال ، الصين ،
العراق ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ،
غينيا - بيساو ، الفلبين ، فييت نام ، قبرص ، قطر ،
الكاميرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كوبا ، كوت ديفوار ،
كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ،
ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ،
ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ،
موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ،
هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الممتنعون : الأردن ، أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أوروغواي ، أيرلندا ، أيسلندا ، باراغواي ، جزر البهاما ، الدانمرك ، ساموا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، السلفادور ، السويد ، عمان ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، المغرب ، ملاوي ، موريشيوس ، الخرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، اليونان .

٢٢- وبعد اعتماد مشروع القرار أدلى ممثل الدانمرك (نيابة عن أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والخرويج) وممثلو الأرجنتين والسودان وبيرو واليابان والنمسا والسنغال وجمهورية ايران الاسلامية واستراليا واسرائيل وجامايكا وعمان واكوادور وتركيا ، ببيانات (انظر A/C.3/41/SR.36) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثالثة

٢٤ - توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الاول

الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير ، الذي اعتبره ميخائيل الأمم المتحدة حقا مقدما والذي تجسد في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(٤) ، وفي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في

(٤) القرار ٢٣٠٠ ألف (د - ٢) ، المرفق .

قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال ،

وإذ ترحب بالممارسة التدريجية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي أو الخارجي لحقها في تقرير المصير وبلوغها مركز الدولة ذات السيادة ونيلها الاستقلال ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار أعمال التدخل العسكري الأجنبي والاحتلال الأجنبي أو التهديد بهما ، الأمر الذي يهدد بحجب حق عدد متزايد من الشعوب والأمم ذات السيادة في تقرير المصير أو أدى بالفعل إلى كبت ذلك الحق ،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد لكون ملايين من الناس قد اقتلعوا ويقتلعون الآن من ديارهم نتيجة لاستمرار هذه الأعمال ، ليصبحوا لاجئين ومشردين ، وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير دولية متضافرة للتخفيف من وطأة ظروفهم ،

وإذ تشير إلى القرارات ذات الصلة المتعلقة بانتهاك حق الشعوب في تقرير المصير ومآثر حقوق الإنسان نتيجة للتدخل العسكري الأجنبي وللمعدوان والاحتلال الأجنبيين ، التي اعتمدها لجنة حقوق الإنسان في دوراتها السادسة والثلاثين (٥) ،

(٥) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠ ، الملحق رقم ٢ (E/1980/13 و Corr.1) ، الفصل السادس والعشرون ، الفرع ألف .

والسابعة والثلاثين (٦) ، والثامنة والثلاثين (٧) ، والتاسعة والثلاثين (٨) ،
والأربعين (٩) ، والحادية والأربعين (١٠) ، والثانية والأربعين (١١) ،

وإن تكرر تأكيد قراراتها ٢٥/٢٥ بآء المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٨٠ ، و ١٠/٢٦ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ، و ٤٢/٢٧ المؤرخ في
٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٦/٢٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ،
و ١٨/٢٩ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، و ٢٤/٤٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ،

وإن تحيط علماً بتقرير الأمين العام (١٢) ،

(٦) المرجع نفسه ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ٥ (E/1981/25 و Corr.1) ، الفصل
الخامن والعشرون ، الفرع ألف .

(٧) المرجع نفسه ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ٢ (E/1982/12 و Corr.1) ، الفصل
الحادي والعشرون ، الفرع ألف .

(٨) المرجع نفسه ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ٣ (E/1983/13 و Corr.1) ، الفصل
السابع والعشرون ، الفرع ألف .

(٩) المرجع نفسه ، ١٩٨٤ ، الملحق رقم ٤ (E/1984/14 و Corr.1) ، الفصل
الثاني ، الفرع ألف .

(١٠) المرجع نفسه ، ١٩٨٥ ، الملحق رقم ٢ (E/1985/22 و Corr.1) ، الفصل
الثاني ، الفرع ألف .

(١١) المرجع نفسه ، ١٩٨٦ ، الملحق رقم ٢ (E/CN.4/1986/22 - E/1986/65) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(١٢) A/41/433 و Add.1 و 2 .

- ١ - تؤكد من جديد أن الأعمال العالمية لحق جميع الشعوب بما في ذلك الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والخارجية والاجنبية ، في تقرير المصير هو شرط أساس لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال ولصيانة تلك الحقوق وتعزيزها ؛
- ٢ - تعلن معارضتها الحازمة لأعمال التدخل العسكري الأجنبي ولأعمال العدوان والاحتلال الأجنبيين ، لأن هذه الأعمال قد أدت إلى كبت حق الشعوب في تقرير المصير وسائر حقوق الإنسان في أجزاء معينة من العالم ؛
- ٣ - تطلب إلى الدول المسؤولة عن تلك الأعمال أن تكف فوراً عن تدخلها العسكري واحتلالها للبلدان والأقاليم الأجنبية ، وعن كل أعمال القمع والتمييز والاستغلال وسوء المعاملة ، ولإسيء الأساليب الوحشية واللاإنسانية التي تفيد التقارير باستخدامها لتنفيذ هذه الأعمال ضد الشعوب المعنية ؛
- ٤ - تدرب عن أسفها لمحنة الملايين من اللاجئين والمشردين الذين اقتلعوا من جذورهم بسبب الأعمال المذكورة آنفاً وتعيد تأكيد حقهم في العودة إلى ديارهم طوعاً بسلامة وشرف ؛
- ٥ - ترجو من لجنة حقوق الإنسان أن تستمر في إيلاء اهتمام خاص لانتهاك حقوق الإنسان ، ولإسيء الحق في تقرير المصير ، نتيجة التدخل العسكري الأجنبي أو العدوان أو الاحتلال الأجنبيين ؛
- ٦ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين تقريراً عن هذه المسألة تحت البند المعنون "ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال" .

مشروع القرار الثاني

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير
وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على
الوجه الفعال

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد إيمانها بأهمية تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة الوارد في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ،

وإذ تعيد تأكيد ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة
الوطنية والسلامة الإقليمية وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من
أهمية بوصفها شرطين حتميين للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان ،

وإذ تعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بالتقيد بمبادئ ميثاق الأمم
المتحدة وقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة
الاستعمارية والأجنبية لحقها في تقرير المصير ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) وجميع القرارات ذات الصلة المتعلقة
بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها المتعلقة بمسألة ناميبيا ، وبمفظة خاصة القرار
٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ والقرار د إ - ١/١٤ المؤرخ في
٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، فضلا عن جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وبمفظة خاصة
القرار ٢٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)
المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ،

وإذ تشير إلى الإعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا المعقود في باريس في حزيران/يونيه ١٩٨٦^(١٣) والإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، المعقود في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٦^(١٤) .

وإذ تلمح في اعتبارها نتائج المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب أفريقيا وإسرائيل ، المعقود في فيينا في الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٣^(١٥) .

وإذ ترحب بعقد مؤتمر التضامن العربي مع الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الأفريقي في مدينة تونس في الفترة من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس ١٩٨٤^(١٦) .

وإذ تشير إلى القرارين CM/Res.1052 (XLIV)/Rev.1 بشأن جنوب أفريقيا ، CM/Res.1055 (XLIV)/Rev.1 بشأن ناميبيا اللذين اتخذهما مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الرابعة والأربعين ، المعقودة في أبيس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٦^(١٧) .

وإذ تؤكد من جديد أن نظام الفصل العنصري المفروض على شعب جنوب أفريقيا يشكل انتهاكا للحقوق الأساسية لهذا الشعب ، وجريمة في حق الإنسانية وتهديدا دائما للسلام والأمن الدوليين ،

(١٣) انظر A/41/434-S/18185 ، المرفق .

(١٤) انظر A/41/479-S/18234 ، المرفق .

(١٥) انظر A/38/311-S/15883 ، المرفق .

(١٦) انظر A/39/450-S/16726 .

(١٧) انظر A/41/654 ، المرفق الأول .

وإذ يساورها بالغ القلق لاستمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا
والانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان التي يتعرض لها شعب هذا الاقليم والشعوب الاخرى
التي لاتزال واقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والقهر الاجنبي ،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢/٢٩ المؤرخ في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وإذ تشير
الى قرار مجلس الامن ٥٥٤ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، الذي رفض فيه المجلس
ما يسمى "الدمتور الجديد" بوصفه باطلا ولاغيا ، وقرار المجلس ٥٦٩ (١٩٨٥) المؤرخ في
١٤ آب/اغسطس ١٩٨٥ والبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الامن في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦
بشأن فرض حالة الطوارئ على نطاق البلد كله (١٨) ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء أعمال العدوان الارهابية المستمرة التي
يرتكبها نظام بريتوريا ضد الدول الافريقية المستقلة في المنطقة ، وبمففة خاصة
الهجمات التي شنها دون سابق استفزاز ضد زمبابوي وزامبيا وبوتسوانا ،

وإذ تشعر بببالغ السخط إزاء الاحتلال المستمر الذي تقوم به قوات نظام جنوب
افريقيا العنصري لجزء من أراضي أنغولا ، وإزاء أعمال العدوان السافر التي يرتكبها
ذلك النظام باستمرار ودون سابق استفزاز وما يرتكبه من عمليات غزو مسلح متواصلة
محتفكا بذلك سيادة أنغولا ومجالها الجوي وعلامتها الاقليمية وبمففة خاصة الغزو المسلح
لانغولا في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ والهجوم المتعمد الاخير على بورت أوف ناميبيا في
حزيران/يونيه ١٩٨٦ ،

وإذ تشير الى قرارى مجلس الامن ٥٢٧ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر
١٩٨٢ و٥٢٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٢ بشأن ليسوتو ، وقرارى المجلس
٥٦٨ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ و٥٧٢ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٠
ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ بشأن بوتسوانا ،

وإذ تعيد تأكيد الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لجزر القمر ،

وإذ تشير إلى الاعلان السياسي الذي اعتمده المؤتمر الاول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، المعقود في القاهرة في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ١٩٧٧ (١٩) ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ذات الملة بشأن قضية فلسطين ، وبمفء خاصة القرار ٩٦/٤٠ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تشير إلى إعلان جنيف المتعلق بفلسطين وبرنامج العمل المتعلق بإعمال الحقوق الفلسطينية ، اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين (٢٠) ،

وإذ ترى أن إنكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والسيادة والاستقلال والعودة إلى فلسطين ، والاعمال العدوانية المتكررة التي ترتكبها اسرائيل ضد شعوب المنطقة ، تشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين ،

وإذ تشعر بالامانة والجزع الشديد للنتائج المؤسفة لغزو اسرائيل للبنان ، وإذ تشير إلى جميع قرارات مجلس الامن ذات الملة ، وبمفء خاصة القرارات ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ و ٥٢١ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ،

١ - تطلب إلى جميع الدول بأن تنفذ ، بالكامل وبندقة ، جميع قرارات الامم المتحدة بشأن ممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية لحق تقرير المصير والاستقلال ،

(١٩) A/32/61 ، المرفق الاول .

(٢٠) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، جنيف ، ٢٩ آب/اغسطس - ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.83.I.21) ، الفصل الاول .

- ٢ - تعهد تأكيد شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الاقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والفعل العنصرى والاحتلال الاجنبى ، بجميع الوسائل المتاحة لها ، بما في ذلك الكفاح المسلح ؛
- ٣ - تعهد تأكيد ما لشعب ناميبيا والشعب الفلسطينى وجميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاجنبية والاستعمارية ، من حق غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال الوطنى والسلامة الاقليمية والوحدة الوطنية والسيادة دون اى تدخل اجنبى ،
- ٤ - تدين بقوة الحكومات التى لا تعترف بحق تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب التى لا تزال واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والقهر الاجنبى ، ولاسيما شعوب افريقيا والشعب الفلسطينى ،
- ٥ - تدعو الى التنفيذ التام والفورى للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بناميبيا والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بفلسطين التى اعتمدها المؤتمران الدوليان المعنيان بهاتين القضيتين ؛
- ٦ - تعهد تأكيد ادانتها القوية لاستمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعى لناميبيا ؛
- ٧ - تدين مرة اخرى نظام جنوب افريقيا العنصرى لانشائه ما يسمى " ادارة مؤقتة" في ويندهوك وتعلن ان هذا الاجراء غير مشروع وباطل ولاغ ؛
- ٨ - تدين كذلك سياسة "إنشاء البانتوستانات" وتكرر تأكيد تأييدها لشعب جنوب افريقيا المضطهد في كفاحه العادل والشرعى ضد نظام الاقلية العنصرى فى بريتوريا ؛
- ٩ - تعهد تأكيد رفضها لما يسمى "الدمتور الجديد" باعتباره باطلا ولاغيا ، وتكرر تأكيد انه لا يمكن ضمان السلم في جنوب افريقيا إلا بإقامة حكم الاغلبية عن طريق ممارسة جميع الشعب ممارسة كاملة وحررة لحق الاقتراع للبالغين فى جنوب افريقيا موحدة غير مجزأة ؛

- ١٠ - تدين بقوة القتل الوحشي للمتظاهرين السلميين العزل والعمال المضربين فضلا عن الاعتقال التعسفي للزعماء والعناصر الخائفة في الجبهة الديمقراطية المتحدة والمخفل الوطني والنقابات العمالية وغيرها من المنظمات الجماهيرية ، وتطالب بالافراج عنهم فوراً وبدون شروط ، وبمففة خاصة نيلسون مانديلا وزفانيسا موثوبنغ ؛
- ١١ - تدين بقوة جنوب افريقيا لفرطها حالة الطوارئ بموجب قانون الامن الداخلي البغيض وتدعو الى رفع حالة الطوارئ فوراً ، والى إلغاء قانون الامن الداخلي ؛
- ١٢ - تدين جنوب افريقيا لتزايد اضطهادها للشعب الناميبي ولتسلحها ناميبيا على نطاق واسع ولهجمات المسلحة على دول المنطقة بغية زعزعة استقرارها السياسي وتخريب وتدمير اقتصاداتها ؛
- ١٣ - تدين بقوة ما تقوم به جنوب افريقيا من إنشاء واستخدام الجماعات الإرهابية المسلحة لكي تضرب بها حركات التحرير الوطني وتزعزع استقرار حكومات الجنوب الافريقي الشرعية ؛
- ١٤ - تدين بقوة أعمال العدوان المتكررة واستمرار احتلال أجزاء من جنوب أنفولا وتطالب بأن تنسحب قوات جنوب افريقيا من إقليم أنفولا على الفور ودون شروط ؛
- ١٥ - تدين بقوة أعمال العدوان السافر التي يرتكبها باستمرار ودون سابق استفزاز نظام جنوب افريقيا العنصري وما يرتكبه من عمليات غزو مسلح متواصلة ، منتهكا بذلك سيادة أنفولا ومجالها الجوي ولامتها الإقليمية ، وبمففة خاصة الغزو المسلح لأنفولا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وكذلك الهجوم المتعمد الأخير على بورت أوف ناميبيا في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ؛
- ١٦ - تؤكد من جديد بقوة تضامنه مع البلدان الافريقية المستقلة ومع حركات التحرير الوطني التي تتعرض لأعمال عدوانية دامية من جانب نظام بريتوريا العنصري ولمحاولاته الرامية الى زعزعة استقرارها ، وتطلب الى المجتمع الدولي زيادة ما تقدمه من مساعدة ودعم لهذه البلدان بغية تمكينها من تعزيز قدراتها الدفاعية ، والدفاع عن سيادتها ولامتها الإقليمية ، والتعمير والتنمية في سلم ؛

١٧ - تؤكد من جديد أن ممارسة استخدام المرتزقة ضد الدول ذات السيادة وحركات التحرير الوطني تشكل عملا إجراميا وتطلب إلى حكومات جميع البلدان أن تمنع تشريعات تعلن أن تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم في أراضيها وكذلك مرورهم عبر أراضيها هي جرائم يعاقب عليها ، وأن تحظر على مواطنيها العمل كمرتزقة ، وتقدم تقارير عن هذه التشريعات إلى الأمين العام ؛

١٨ - تدين بقوة استمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان للشعوب التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية والقهر الأجنبية ، وإدامة نظام الأقلية العنصري غير الشرعي القائم على الاحتلال في الجنوب الأفريقي ، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ؛

١٩ - تدين بقوة كذلك نظام بريتوريا العنصري لما يرتكبه ضد ليسوتو ممن أعمال لزعزعة استقرارها ومن عدوان مسلح وحصار اقتصادي ، وتحث المجتمع الدولي بقوة على أن يواصل تقديم أقصى قدر من المساعدة إلى ليسوتو لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الإنسانية الدولية نحو اللاجئين وأن يستخدم نفوذه لدى النظام العنصري لكي يكف عن الأعمال الإرهابية التي يقوم بها ضد ليسوتو ؛

٢٠ - تدين بقوة الهجوم العسكري الذي لم يسبقه استفزاز والذي لا مبرر له على عاصمة بوتسوانا ، وتطالب بأن يدفع النظام العنصري لبوتسوانا تعويضا كاملا ومناسبا عن الخسائر في الأرواح والممتلكات ؛

٢١ - تحدد بالتواطؤ بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ، وتعرب عن تأييدها لإعلان المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب أفريقيا وإسرائيل^(١٥) ؛

٢٢ - تدين بقوة سياسات الدول الغربية وإسرائيل وغيرها من الدول التي تشجع ، بعلاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والنيوية والاستراتيجية والخافية والرياضية مع نظام الأقلية العنصري في جنوب أفريقيا ، ذلك النظام على التماهي في قمع آمال الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ؛

٢٣ - تطالب مرة أخرى بالتطبيق الفوري للحظر الإلزامي ، المفروض بقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، على توريد الأسلحة إلى جنوب أفريقيا ، من قبل جميع البلدان ، وبالأخص البلدان التي تتعاون عسكريا ونوويا مع نظام بريتوريا العنصري وتواصل تزويده بالمواد ذات الطلة ؛

٣٤ - تدعو الى التنفيذ الكامل لاحكام الإعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بغرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، والإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بناميبيا اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا ؛

٣٥ - تطالب مرة أخرى بالتنفيذ الغوري لقراريها د إ ط - ٢/٨ المؤرخ في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ ، و د إ - ٨/١٤ المؤرخ في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ؛

٣٦ - تعيد تأكيد جميع القرارات ذات العلة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة بشأن مسألة الصحراء الغربية ، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وتطلب الى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة مواصلة جهودهما الرامية الى إيجاد حل عادل ودائم لهذه المسألة ؛

٣٧ - تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على تقديم دعمها الى الشعب النامبي عن طريق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الوحيد ، في كفاحه للحصول على حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة ؛

٣٨ - تلاحظ الاتصالات الجارية بين حكومتي جزر القمر وفرنسا بحثا عن حل عادل لمشكلة إدماج جزيرة مايوت القمرية في جزر القمر ، وفقا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة بشأن هذه المسألة ؛

٣٩ - تطالب بأن تزداد زيادة كبيرة جميع أشكال المساعدة التي تقدمها جميع الدول وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الى ضحايا العنصرية والتمييز العنصري والفعل العنصري عن طريق حركات تحريرهم الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ؛

٣٠ - تطالب بالافراج فورا عن النساء والأطفال المحتجزين في ناميبيا وجنوب افريقيا ؛

٣١ - تدين بقوة انتهاكات اسرائيل المستمرة والمتعمدة للحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني فضلا عن أنشطتها التوسعية في الشرق الاوسط ، مما يشكل عقبة أمام

نيل الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال وتهديدا لملم المنطقة واستقرارها ؛

٣٢ - تطالب بالافراج فورا وبدون شروط عن جميع الاشخاص المحتجزين او المسجونين بسبب كفاحهم في سبيل تقرير المصير والاستقلال ، وبالاحترام التام لحقوقهم الشخصية الاساسية وبمراعاة المادة ٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (٢١) التي تقضي بالا يعرض أي انسان للتعذيب او المعاملة القاسية او اللاإنسانية او المهينة ؛

٣٣ - تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات المختصة في منظومة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى على أن تقدم دعما الى الشعب الفلسطيني ، عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، في كفاحه لاستعادة حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا للميثاق ؛

٣٤ - تعرب عن تقديرها للمساعدة المادية وغيرها من أشكال المساعدة التي لا تزال الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري تتلقاها من الحكومات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ، وتدعو الى زيادة هذه المساعدة زيادة كبيرة ؛

٣٥ - تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات المختصة الاخرى في منظومة الامم المتحدة على أن تبذل أقصى ما في وسعها لضمان التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ولتكثيف جهودها لدعم الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية والعنصرية في كفاحها العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال ؛

٣٦ - ترجو من الأمين العام أن يقوم بأقصى قدر من الدعاية لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وأن يقوم بأوسع دعاية ممكنة لكفاح الشعوب المخطدة من أجل نيل حقاها في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، وأن يقدم تقارير دورية الى الجمعية العامة عن أنشطته في هذا الشأن ؛

(٢١) القرار ٣١٧ ألف (د-٣) .

٢٧ - تقرير أن تحظر في هذا البند مرة أخرى في دورتها الثانية والأربعين على أساس التقارير المتعلقة بتعزيز المساعدة المقدمة إلى الأقاليم والشعوب المستعمرة ، والتي طلب إلى الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدمها .

مشروع القرار الثالث

إستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق
الانسان للشعوب وإعاقه ممارستها لحقها
في تقرير المصير

إن الجمعية العامة ،

إذ تدفع في اعتبارها ضرورة المراعاة الدقيقة لمبادئ التماوي في السيادة والاستقلال السياسي ، والسلامة الإقليمية للدول وحق الشعوب في تقرير المصير ، وكذلك الاحترام المارم لمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والواردة بالتفصيل في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (٢٢) ،

وإذ تؤكد من جديد مشروعية كفاح الشعوب وحركات تحريرها في سبيل استقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وتحررها من السيطرة الاستعمارية والفعل العنصري والتدخل والاحتلال الأجنبيين ، وأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال اعتبار الكفاح المشروع الذي تخوضه هذه الشعوب مماثلا أو مساويا للنشاط الذي يقوم به المرتزقة ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تزايد الخطر الذي تشكله أنشطة المرتزقة بالنسبة إلى جميع الدول ، ولاسيما الدول الأفريقية ودول أمريكا الوسطى وغيرها من الدول الخامية ،

(٢٢) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، المرفق .

وإذ تدرك أن الارتزاق العسكري يشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين ،

وإذ تدرك أيضا أن أنشطة المرتزقة تتنافى مع المبادئ الاساسية للقانون الدولي ، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والسلامة الاقليمية والاستقلال ، وتعرقل على نحو خطير عملية تقرير المصير للشعوب المكافحة ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري وجميع اشكال السيطرة الاجنبية ،

وإذ تشير الى جميع قراراتها ذات الصلة ، لاسيما القرار ٧٤/٤٠ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، التي نددت فيها بممارسة استخدام المرتزقة خصوصا ضد البلدان النامية وحركات التحرير الوطني ،

وإذ تشير أيضا الى قرارات مجلس الامن ٢٣٩ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٠ تموز/يوليه ١٩٦٧ ، و ٤٠٥ (١٩٧٧) المؤرخ في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، و ٤١٩ (١٩٧٧) المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، و ٩٤٦ (١٩٨١) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٥٠٧ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٨ ايار/مايو ١٩٨٢ ، التي عمد فيها المجلس ، في جملة أمور ، الى إدانة أية دولة تداب على إجازة أو إباحة تجنيد المرتزقة وتقديم التسهيلات لهم ، بهدف الإطاحة بحكومات دول اعضاء في الامم المتحدة ،

وإذ ترحب باتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقرار ٤٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ ايار/مايو ١٩٨٦ ، الذي ادان فيه المجلس تزايد تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وحشدهم ونقلهم واستخدامهم ،

وإذ تؤكد من جديد ما قرره الجمعية العامة في قرارها ١٣٠/٢٢ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ وهو أن تمنح الاولوية للبحث عن حلول للانتهاكات الجماعية والصارخة لحقوق الانسان بالنسبة الى الشعوب والاشخاص الذين يتأثرون بحالات مثل الحالات الناجمة عن جملة أمور منها العدوان والتهديدات الموجهة الى السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية ،

وإذ تشير الى قرارات منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة بالموضوع والاتفاقية التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الرابعة عشرة المعقودة في ليهرفيل في الفترة من ٢ الى ٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، التي تدعو وتجرّم الارتزاق العسكري وأشاره الضارة على استقلال الدول الافريقية واملاتها الاقليمية ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما ينجم عن أعمال المرتزقة المدوانية من خسائر في الأرواح وأضرار فادحة تلحق بالمتلكات وما يترتب على ذلك من آثار سلبية في المدى الطويل على اقتصاد بلدان الجنوب الأفريقي ،

وإذ تدین بشدة النظام العنصري في جنوب أفريقيا لاستخدامه المتزايد لمجموعات من المرتزقة المسلحين ضد حركات التحرير الوطني ، ومن أجل تقويض استقرار حكومات دول الجنوب الأفريقي ،

١ - تدین تزايد اللجوء الى تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وحشدهم ونقلهم واستخدامهم فضلا عن جميع الأشكال الأخرى لدعم المرتزقة لغرض تقويض استقرار حكومات دول الجنوب الأفريقي ودول أمريكا الوسطى وغيرها من الدول النامية والإطاحة بها ، ومحاربة حركات التحرير الوطني للشعوب التي تناضل من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير ؛

٢ - تندد بآية دولة تداب على تجنيد المرتزقة أو تجهيز أو تبيع تجنيدهم وتقدم التسهيلات لهم لشن عدوان مسلح ضد دول أخرى ؛

٣ - تطلب الى جميع الدول أن تمارس أقصى درجات اليقظة إزاء الخطر الذي تمثله أنشطة المرتزقة وأن تكفل ، بالتدابير الإدارية والتشريعية معا ، عدم استخدام أراضيها والأراضي الأخرى الخاضعة لسيطرتها ، وعدم استخدام رعاياها ، في تجنيد المرتزقة وحشدهم وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم ، أو في التخطيط لهذه الأنشطة بقصد زعزعة استقرار حكومة أية دولة أو الإطاحة بها ومحاربة حركات التحرير الوطني التي تكافح ضد العنصرية والفصل العنصري والسيطرة الاستعمارية والتدخل والاحتلال الأجنبيين في سبيل استقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية ؛

٤ - تحث جميع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة بموجب قوانينها الداخلية لحظر تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم عبر أراضيها ؛

٥ - تطلب الى جميع الدول أن تقدم المساعدة الإنسانية ، لضحايا الأوضاع الناجمة عن استخدام المرتزقة ، وعن السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي ؛

٦ - تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٨٦ الذي حث فيه المجلس لجنة حقوق الانسان على تعيين مقرر خاص لهذا الموضوع بغية إعداد تقرير تنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والاربعين ؛

٧ - تقرر أن تولي هذه المسألة الاهتمام الواجب في دورتها الثانية والاربعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعّال".
